صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الرّسالة السّاميـة
لِصَاحِبِ الجَلالَةِ المَلِكِ مُحَمَّدِ السَّادِسِ
نَصَرَهُ اللهُ

المُوَجَّهَة إلى المُشَارِكِينَ في:
المُنَاظَرَةِ الوَطَنِيَّةِ للرِّيَاضَة

الصّخيـرات

24 شوال 1429هـ، الموافق 24 أكتوبر 2008م.

جلالة ملك المغرب

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذه المناظرة الوطنية الثانية من نوعها، حول الرياضة المغربية، اعتبارا لما يحظى به هذا القطاع، لدى جلالة الملك، من بالغ العناية والاهتمام. ولما نُعلّقه من آمال على هذا الملتقى، في بلورة انطلاقة جديدة، تكفل النهوض بأحوال الرياضة الوطنية.

ولن يتأتى ذلك، إلا بتجاوز ما يعيقها من اختلالات، مُنافية لنُبل أهدافها، ومُناقضة لدورها الحيوي، في ترسيخ المواطنة الكريمة، والغيرة الوطنية، وبناء مجتمع ديمقراطي حداثي.

ومن التجليات الصارخة لاختلالات المشهد الرياضي، ما تتخبط فيه الرياضة من ارتجال وتدهور، واتخاذها مطية من لدن بعض المتطفلين عليها للارتزاق، أو لأغراض شخصية. إلا من رحم ربي، من المسيّرين، الذين يشهد لهم تاريخ الرياضة ببلادنا، بتضحيتهم بالغالي والنفيس، من أجلها، جاعلين الغيرة، التي يشرفون عليها، بمثابة أسرتهم الكبيرة، ولاعبيها في منزلة أبنائهم.

ويأتي انعقاد هذا الملتقى في ظرفية مطبوعة بانشغال الرأي العام الوطني، بما يعترض الرياضات الوطنية عامة من تقلبات، تجسّدها النتائج الهزيلة والمُخيّبة للآمال ولهوما لا نرضاه لبلدنا، ولا يقبله كل ذي غيرة وطنية.

ولا يمكن أن نحجبه، بأي حالٍ من الأحوال، بطولة وتألق بعض المواهب الفردية.

ولأن الوقائع عنيدة، فقد آثرنا مخاطبتكم بصراحة. صراحة لا ينبغي منها إلا الوقوف الموضوعي على مكامن الضعف والقصور، في استحضار للمكتسبات، وحرص على حسن استثمار المؤهلات، وعمل على تأهيل الطاقات. سبيلنا للوصول إلى الأهداف المتوخاة، دقة الاستراتيجيات، والتفعيل الحقيقي لشعار المناظرة " رؤية مشتركة، مسؤولية متقاسمة ".

أيتها السيدات والسادة،

لا تخفى عليكم المكانة التي تحتلها الرياضة، بكل أنواعها وفنونها، في نفوس المغاربة، وتجذرها في هويتهم الجماعية.

ذلكم أننا أمة شغوفة بالرياضة، معتألة بكل جماهيرها، لنصرة وتشجيع أبطالها، معتزة أيما اعتزاز بما يحققونه من إنجازات، ورفع علم المغرب خفاقا في الملتقيات الدولية.

كما أن الممارسة الرياضية أصبحت في عصرنا، حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان.

ولهذا ما يتطلب توسيع نطاق ممارستها، لتشمل كافة شرائح المجتمع، ذكوراً وإناثاً، على حدٍ سواء، وتمتد لتشمل المناطق المحرومة، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وبذلك تشكل الرياضة رافعة قوية للتنمية البشرية، وللاندماج والتلاحم الاجتماعي، ومحاربة الإقصاء والحرمان والتهميش.

واعتباراً لما تتوفر عليه بلادنا، من رصيد زاخر في الميدان الرياضي، فإن الإشكال المطروح على المهنيين والسلطات، التي تتولى تقنين وضبط القطاع الرياضي، يتمثل في التساؤل المشروع بشأن ما آلت إليه الرياضة الوطنية من تدهور، وما يلزم القيام به لتجاوز حالة الجمود، وغياب النتائج التي تعانيها.

إنّ الوضع المُقلق لرياضتنا الوطنية، على علاّته الكثيرة، يُمكن تلخيصه في إشكالات رئيسيّة. وهي بإيجاز: إعادة النظر في نظام الحكامة المعمول به، في تسيير الجامعات والأندية، وملاءمة الإطار القانوني مع التطورات، التي يعرفها هذا القطاع. وكذا مسألة التكوين والتأطير، ومعضلة التمويل، علاوة على توفير البنيات التحتية الرياضية. ممّا يقتضي وضع استراتيجية وطنية، متعدّدة الأبعاد، للنهوض بهذا القطاع الحيويّ.

ومما يزيد الأمر تعقيداً، أن أسلوب تنظيم الممارسة الرياضية، في بلدنا، يعتمد على تدخّل العديد من العاملين، مع غياب التنسيق فيما بينهم. فضلاً عن كون أغلبهم يمارسون نشاطهم ضمن إطار جمعوي، يقوم أساساً على مبدإ العمل التطوّعي والتوّاية.

والأدهى والأمرّ، أن تحديد المسؤوليات، غالباً ما لا يتمّ بشكل واضح. في حين لا تتوفر عناصر الشفافية والنجاعة والديمقراطية، في تسيير الجامعات والأندية. ناهيك عن حالة الجمود، التي تتّسم بها بعض التنظيمات الرياضية، وضُعف أو انعدام نسبة التجديد، التي تخضع له هياآتها التسييرية. وغالباً ما ينحصر الخلاف حَوْل التعاقب، في اعتبارات أو صراعات شخصية أو فئوية ضيّقة.

ولتجاوز الأزمة الحالية، فإنّه يتعيّن وضعُ نظام عصري وفعّال لتنظيم القطاع الرياضي، يقوم على إعادة هَيْكلة المشهد الرياضي الوطني. وتأهيل التنظيمات الرياضية للاحترافيّة، ودمقرطة الهيآت المكلفة بالتسيير.

إن الوضع يتطلب، قبل كلّ شيء، اتخاذ التدابير المؤسساتية والقانونية الملائمة، لمواكبة التطورات المتسارعة، التي تعرفها الرياضة العالمية. ولا سيّما متطلبات تطوير الاحترافية.

كما ينبغي العمل على إيجاد نموذج ناجع يُتيح النهوض برياضة النخبة، والرياضة الجماهيرية، في إطار من الانسجام والتناغم، وإعطائهما معا، نفس الاهتمام في السياسات الرياضية العمومية.

فرياضة النخبة تمكن من الارتقاء بالرياضة الوطنية إلى مستويات عليا، تشكل مثالاً يقتدى به، بالنسبة لعموم المواطنين.

في حين أن الرياضة الجماهيرية، تعد شرطاً أساسياً لبناء مجتمع سليم، ومستقل خصباً تنهل منه رياضة التباري مكوناتها وعناصرها.

كما يتعين بعث النشاط الحيوية في شرايين الحياة الجمعوية الرياضية، والزيادة في أعداد المرخص لهم بممارسة الرياضة، بشكل يتناسب وعدد سكان بلادنا. ولاسيما منهم الشباب، فتياناً وفتيات، باعتبارهم أبطال الغد.

وفي نفس السياق، يجب إعادة تأهيل الرياضة المدرسية والجامعية، اعتباراً لدورها الريادي في الاكتشاف المبكر للمواهب المؤهلة وصقلها.

وأمام الإهمال الذي أصبحت تعانيه، فإنه أصبح من الملح جداً، الانكباب على وضعية هذه الرياضة، بغية توسيع قاعدة الولوج إليها، وتحسين تجهيزاتها التحتية، وشروط ممارستها، في إطار شراكة نموذجية، بين الغرف التالهيرية، داخل المؤسسات التربوية والهيآت الرياضية.

وكيفما كان الحال، فإن النتائج الجيدة لا يمكن تحقيقها، بدون تهييء جدي واحترافي للغرف الوطنية، للمنافسات القارية والجهوية والدولية. كما أنها تتطلب بالضرورة التكوين الجيد، والكفاءات في التأطير التقني والإداري.

بيد أن حجر الزاوية في الرياضة الحديثة يظل هو التمويل.

لذلك، ندعو إلى تنويع مصادره، سواء من خلال الرفع من الاعتمادات العمومية، المخصصة لقطاع الرياضة، أو بعقد شراكات بين القطاعين العام والخاص.

ونلح في هذا الشأن، على اعتماد وتعزيز آليات المراقبة والافتحاص والمحاسبة. وهي النهج القويم، لوضع حد للتعتيم الذي تعرفه مالية

العديد من الأندية، وميزانية الجمعيات، ولنزوعات التبذير وسوء التدبير، وغيرها من الممارسات المخالفة للقانون.

وعلاوة على ذلك، فحريٌّ بمناظرتكم الانكباب على مسألة حيوية، عنوانها العريض، الحاجة الملحّة لقطاع الرياضة إلى تعزيز بنياته التحتية. إذ برغم بعض التجهيزات العالية المستوى، التي تتوفر عليها بلادنا، أو التي وجّهنا حكومتنا بإيجادها؛ فلا بدّ من مضاعفة الجهود، لأنّ التعاطي للرياضة، وتكوين أبطالها صناعة.

وفي هذا الصدد، يندرج حرصنا على إيلاء تشييد بنيات رياضية محلية، مكانة الأسبقية في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وكذا البرامج التي تساهم فيها مؤسسة محمد الخامس للتضامن.

هدفنا الأسمى من ذلك، إحياء الممارسة الرياضية في مدننا وقرانا وأحيائنا، خاصة الشعبية منها، باعتبارها المعين الذي لا ينضب للرياضيين، والمنبت المعهود لكبار أبطالنا، ممن مارسوا هواياتهم الرياضية بالقدم الحافي. وكان يكفيهم شرف حمل القميص الوطني، ورفع راية المغرب خفاقة في الملتقيات القارية والدولية، على نغمات النشيد الوطني.

وإننا لندعو بالخصوص، الجماعات المحلية والقطاع الخاص لأن يكونوا شركاء، بكل ما يعنيه ذلك من حضور والتزام وفعالية، في المخطط المندمج الجديد لتنمية الرياضة المغربية: استراتيجية رياضية، ومجتمعا رياضيا، واقتصادا رياضيا. وذلك في تضافر لجهود جامع السلطات العمومية، وهيآت الحركة الرياضية والأولمبية الوطنية.

كما أننا نريد أن يكون قطاع الرياضة، في بلادنا، قطاعاً للتجديد والإبداع المتميز. لذلك، ينبغي تشجيع الرياضات الجديدة، قصد الاستفادة أكثر من المؤهلات الطبيعية للمملكة وإمكانات شبابها.

.../٠

كما يتعيّن خلق مشاريع بنّاءة، وذات قيمة مضافة عالية، بالتشارك بين القطاع الرياضي، وكلّ من قطاعات التعليم والصحّة والسياحة، والثقافة والاتصال.

ولا يفوتنا في هذا المقام، التأكيد على دور الإعلام الرياضي في النهوض بهذا القطاع، باعتباره شريكاً لا مندوحة عنه، في نهضته المنشودة.

فبفضل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، صارت الرياضة تحظى بمتابعة واسعة، تضعها تحت المجهر. لذلك، ندعو الإعلام الرياضي، إلى التعاطي مع الشأن الرياضي، بكل مسؤولية وحرية، وبموضوعية واحترافية، في التزام بأخلاقيات الرياضة والمهنة الإعلامية. بحيث ينتصر دوما للنهوض بالرياضة، والقيم السامية التي تقوم عليها.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان من الصعب سدّ كل الثغرات، التي يعاني منها، مع كامل الأسف، قطاع الرياضة ببلادنا، أمام تعدد الاستفسارات، فإن التصدي لبعض المشاكل، يتطلب الحزم في التعامل معها، خاصة وأنها أصبحت تكتسي طابعاً استعجالياً.

بالشعور بالإحباط وخيبة الأمل، الذي تولده الإخفاقات المتتالية، للفرق الوطنية، لا يمكن أن يبرر ما تشهده العشرات والميادين الرياضية، من استعمال عدد من الملاعب المشينة، المرفوضة أخلاقياً وقانونياً، وأعمال العنف، والاعتداء على الممتلكات العمومية والخاصة.

وكذلك الشأن بالنسبة لاستعمال المنشطات التي تعتبر ظاهرة غريبة على تقاليدنا وثقافتنا. لذلك ندعو السلطات المختصة إلى محاربة هذه الممارسة بكل قوة، والتزام الصرامة في معاقبة استعمالها وترويجها، تنفيذاً لقوانيننا الوطنية والتزاماتنا الدولية.

معشر الرياضيين والرياضيات،

إن ثقتنا كبيرة في الإمكانيات المُهِمّة للرياضة المغربية. ومن هنا، لن نألو جهداً من أجل دعم كل المبادرات الحسنة، التي تعمل جاهدة على بلوغ هدفنا الأسمى، المتمثل في جعل الرياضة المغربية نموذجاً متميزاً، ومدرسةً حقيقية للجمالة وللوطنية والمواطنة، وعنصراً للتلاحم الاجتماعي، ورافعةً لإشعاعنا الجهوي والدولي.

وإننا لا ننتظر من هذه المناظرة، الاكتفاء بمجرد وضع تشخيص، مهما كان دقيقاً لحال الرياضة المغربية. أو الإكتفاء في التعبير الخطابي عن الإصلاح النظري. الذي يفضي، لا محالة، إلى الوقوع في متاهة ما دعونا إلى تجنبه، من الدوران في الحلقة المفرغة، لتغيير التغيير، وإصلاح الإصلاح.

بلى، إن غيرتنا على قطاع الرياضة، تجعلنا نحثكم على أن تجعلوا هذه المناظرة قوة اقتراحية، تصدر عنها توصيات واقتراحات عملية، تكون في مستوى التحديات التي تواجه رياضتنا الوطنية، وتستجيب لتطلعات الجماهير الشعبية، ومواطنينا في الداخل والخارج، للمزيد من الإنجازات والبطولات.

لذا، فإننا نهيب بكافة العاملين المعنيين بهذا القطاع، أن يتناولوا الموضوع، بروح عالية من المسؤولية والجد والالتزام، وبكثير من السمو والتفاؤل. غايتكم المثلى، الاجتهاد في بلورة أفضل السبل لوضع استراتيجية وطنية للرياضة المغربية. في إطار رؤية جماعية مسؤولة.

والله تعالى نسأل أن يسدد خطاكم، ويتوج أشغالكم بكامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وحرر بالقصر الملكي بالدار البيضاء في يوم الخميس 9 شوال 1429 الموافق 9 أكتوبر 2008م.

محمد السادس
ملك المغرب